



WSRC

مجلس تنظيم قطاع المياه
WATER SECTOR REGULATORY COUNCIL

فلسطين | PALESTINE

التقرير السنوي

لأداء مجلس تنظيم قطاع المياه

2023

مقدم إلى دولة رئيس الوزراء
للفترة ما بين

1 كانون الثاني و31 كانون الأول للعام 2023



**فخامة رئيس دولة فلسطين
محمود عباس "أبو مازن"**



**دولة رئيس الوزراء
الدكتور محمد مصطفى**

الفهرس

6	تقديم مجلس الإدارة
7	الملخص التنفيذي
9	مجلس الإدارة الحالي
10	طاقم العمل
11	إنجازات مجلس تنظيم قطاع المياه في أرقام
12	مراقبة أداء مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي
19	مراجعة التعرف
21	مراقبة العمليات التشغيلية
22	نظام الحوافز
22	التراخيص
23	الأدلة التدريبية
23	نظام الشكاوى
24	الإعلام والاتصال
25	التعاون مع المؤسسات ذات العلاقة
26	الأداء المالي وتمويل عمليات وأنشطة المجلس
27	التحديات التي تواجه عمل المجلس
28	توجهات المجلس خلال الفترة القادمة والخطط المستقبلية

تقديم مجلس الإدارة



كلمة السيد محمد عوني أبو رمضان
رئيس مجلس إدارة مجلس تنظيم قطاع المياه

يتشرف مجلس إدارة مجلس تنظيم قطاع المياه برفع تقارير أدائه للعام 2023 لدولتكم وذلك تماشياً مع ما ورد في المادة 20 من القرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 بشأن المياه.

إن الهدف من رفع هذا التقرير هو التأكيد على دولتكم بأن المجلس ملتزم بتطبيق ما ورد في القانون وأنه ملتزم بالعمل مع سلطة المياه الفلسطينية لتحقيق أهداف برنامج إصلاح قطاع المياه وأنه مستمر بالسعي للوصول للاستدامة المالية والفنية لمقدمي الخدمات لتقديم خدمات تلبي حاجة وتوقعات المواطنين من حيث الكمية والجودة والاسعار.

دولة الرئيس:

إن مصادقة الحكومة الفلسطينية على نظامي التعرف الموحد وإنشاء مرافق المياه الإقليمية وترخيصها والمباشرة بالمصادقة على توصيات المجلس ذات العلاقة بتعرفة المياه والتي وصلت لأكثر من ثلاثين توصية حتى الآن والمصادقة على ترخيص مرفقي مياه شمال جنين وطوباس وضعها المجلس بالمسار الصحيح للمساهمة في برنامج إصلاح قطاع المياه وأعطى المجلس أدوات عمل جديدة ومتطورة لتحقيق ذلك.

يتوجه المجلس حالياً لزيادة عدد مؤشرات الأداء لتشمل مراقبة مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة ومراقبة العمليات التشغيلية لدى مقدمي الخدمات وإدخال موضوع نظم المعلومات الجغرافية لتسهيل نشر تقارير الأداء والإسهام أكثر مع المؤسسات الاغاثية الدولية لتوفير بيانات ريعية بمؤشرات محددة للإسهام بالوصول لكافة المناطق في فلسطين.

في الختام، نتطلع إلى مواصلة التعاون البناء مع دولتكم من أجل تحقيق التقدم والتطوير في قطاع المياه وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما ويسرنا أن نقدم لدولتكم الملخص التنفيذي بشكل موجز لإنجازات ونتائج الجهود التي بذلها مجلس تنظيم قطاع المياه خلال العام المنصرم.

الملخص التنفيذي

شهد برنامج إصلاح قطاع المياه في السنة المنتهية في 2023/12/31 عدداً من المعالم الأساسية في عمل المجلس بما في ذلك اصدار أنظمة التعرف الموحدة ونظام إنشاء المرافق الإقليمية والترخيص بالإضافة إلى إنشاء أول مرفقي مياه إقليميين (RWU) والإعلان الرسمي عن إنشاء شركة المياه الوطنية (NWC).

حقق المجلس عدداً من النتائج المخطط لها 2023/2022، كما يلي:

- تمت مراجعة التعرف لعدد من مقدمي الخدمات وتم تنسيبها لمجلس الوزراء وفق الخطة السنوية لذلك.
- تم اصدار رخصتين لمرافق مياه إقليمية وافق عليهما مجلس الوزراء.
- وصل المجلس إلى مراقبة أداء 286 مقدم خدمة في الضفة الغربية من أصل 300 يشكلون 90% من السكان، كما استمر في تغطية كل قطاع غزة (25 مقدم خدمة).
- تم اصدار خمسة تقارير سنوية تشمل مراقبة الأداء (باللغتين العربية والانجليزية) والتقارير المقارن لأداء مقدمي الخدمات ومراقبة جودة المياه وتقارير واقع تقديم خدمة المياه والصرف الصحي في فلسطين.
- استكملت أدوات مراقبة المجلس وطبقت بالكامل، ويشمل ذلك مراقبة الأداء، وقاعدة البيانات، واستبيانات مراقبة أداء الخدمة، ومراجعة التعرف، فضلاً عن الالتزام بأدوات تقييم الحوكمة ومراقبة العمليات التشغيلية، ونظام الشكاوى، وطلبات الترخيص والنماذج، فضلاً عن جمع بيانات جودة المياه.
- استمر التنسيق والتعاون مع أصحاب المصلحة وخاصة سلطة المياه الفلسطينية مع استمرارية اجتماعات اللجنة المشتركة للتحقق من البيانات ومراجعات التعريفات وعمليات الترخيص.
- تمكن المجلس وبالتعاون مع منظمة اليونيسف من جمع بيانات ربع سنوية على المستوى المحلي. ويتم استخدام هذا النوع من المعلومات من قبل سلطة المياه الفلسطينية واليونيسف وكذلك أصحاب المصلحة في مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لتقييم مؤشرات الإنذار المبكر، وتحسين التخطيط والتدخلات الإنسانية.
- تم الآن تفعيل مكون التفتيش التشغيلي، والتدريب المعتمد مستمر، ويتم إعداد دليل، ويشارك مقدمو الخدمات في عملية المراقبة. وتم تطوير أدلة التدريب على المراقبة التشغيلية وكذلك أدوات المراقبة ومشاركتها مع مجموعات مختارة من مقدمي الخدمات؛ هؤلاء هم الذين هم على استعداد تقنياً للتنفيذ، وهذه هي تلك المدرجة من قبل سلطة المياه الفلسطينية كمرافق إقليمية محتملة.
- مع استمرار تلقي المجلس الشكاوى من المواطنين، أطلق المجلس منصة إلكترونية لاستقبال الشكاوى ومعالجتها.
- تم تحديث قاعدة البيانات وتحسينها مما يجعل من السهل إدراج كافة أسماء مقدمي الخدمات.
- تم بدء التحضير لمواصفة الكلور السائل المستخدم في تطهير مياه الشرب من خلال مجموعة عمل بقيادة مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، وذلك بناء على اقتراح هذه المواصفة من قبل المجلس.

ومن حيث أثر المجلس على قطاع المياه ومع ان هذه الاثار ما زالت ملاحظات حتى الآن، ولكن يمكن ملاحظتها فيما يلي:

■ تحسن ملحوظ في جودة البيانات التي يقوم المجلس بجمعها.

■ زيادة عدد الشكاوى الواردة والمعالجة من قبل المجلس مما يعكس معرفة المواطن بحقوقه المائية.

■ زيادة عدد مقدمي الخدمات الذين يتوجهون إلى المجلس لمراجعة التعرفه بناء على إدراكهم للقيمة المضافة لمراجعة التعرفه.

■ تحسين بيانات المياه غير المحاسب عليها.

■ تحسن ملحوظ في تحصيل الرسوم عند العديد من مقدمي الخدمات.

■ زيادة اهتمام مقدمي الخدمات في الرقابة على جودة المياه بشكل تدريجي.

تتمثل القيمة المضافة الرئيسية لعمل المجلس في تبادل المعرفة بين النظراء بين مقدمي الخدمات داخل وبعد ورش عمل المجلس، وفي الوقت نفسه، أصبح المجلس الآن المصدر الوحيد لبيانات المياه والصرف الصحي في قطاع المياه. ومن المقرر أن يكون التأثير الكمي المقاس لهذا العام ضمن تقرير خاص يصدر لذلك.

تضمنت بعض التحديات التي تمت مواجهتها خلال السنة المنتهية ضعف استعداد مقدمي الخدمات لدفع رسوم الخدمة للمجلس، والتأخير في جمع البيانات في الوقت المناسب. تم التفكير بالفعل في عدد من التدابير لحل هذه الإشكاليات بما في ذلك إبقاء وزارة الحكم المحلي وسلطة المياه الفلسطينية بصورة جمع البيانات أولاً بأول وزيادة عدد جامعي البيانات وزيادة تدريبهم وانخراط أكثر للعاملين في المجلس في التواصل مع مقدمي الخدمات.



مجلس الإدارة الحالي

يتألف مجلس إدارة مجلس تنظيم قطاع المياه من 7 أعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص يمثلون القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي، تتمثل مهامه في الإشراف وتوجيه السياسات وتنفيذ الاستراتيجية، ومراقبة الأداء العام، واتخاذ القرارات، وتعزيز التواصل مع الأطراف المعنية.

أعضاء المجلس:



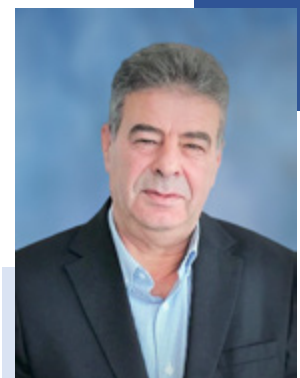
السيد محمد عوني أبو رمضان
رئيس مجلس الإدارة



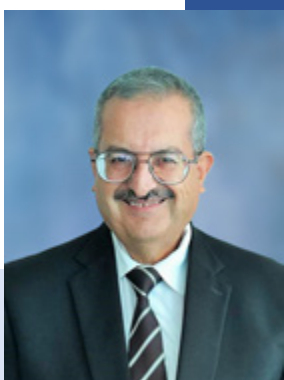
السيد خالد اشتية
عضو مجلس الإدارة
ممثل وزارة الحكم المحلي



السيد فريد غنام
عضو مجلس الإدارة
ممثل وزارة المالية



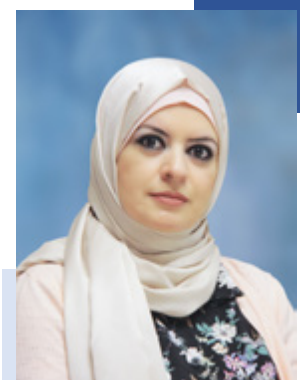
السيد عبد الله لعلوج
نائب رئيس مجلس الإدارة
ممثل وزارة الزراعة



م. مازن النوري
عضو مجلس الإدارة



د. زياد الميمي
عضو مجلس الإدارة



السيدة هالة أبو الهوى
عضو مجلس الإدارة
ممثلة عن سلطة المياه الفلسطينية

طاقم العمل

يضم مجلس تنظيم قطاع المياه 13 موظفاً من ذوي الخبرة والمهارات المتنوعة، ومن تخصصات أكاديمية مختلفة، مما انعكس إيجاباً على الأداء العام. وعمل المجلس خلال العام 2023، على تمكين مهاراتهم وتعزيزها عبر عقد ورش تدريبية متخصصة، إلى جانب المشاركة في مؤتمرات وفعاليات هامة تساهم في دعم المجلس وتمثيله.



المدير التنفيذي	محمد سعيد الحميدي
المدير المالي والإداري	رياض الديسي
مسؤول مراقبة الأداء - الضفة الغربية	قاسم صالح
خبيرة التعرف	نورا الجمل
خبير مراقبة الصرف الصحي	أحمد الأطرش
مسؤولة مراقبة الأداء - مؤشرات جودة المياه	ياسمين الحوج
مسؤولة الإعلام والاتصال	منال حسونة
مسؤول تكنولوجيا المعلومات	صالح نعمان
مستشار مجلس تنظيم قطاع المياه - قطاع غزة	رامز المدهون
مسؤول مراقبة الأداء - قطاع غزة	عبد الله حجازي
مسؤولة المشتريات ومساعدة في وحدة التعرف	ديانا مرار
مساعدة إدارية	رونطه
مراسل	صدام مومني

إنجازات مجلس تنظيم قطاع المياه في أرقام



مراقبة الأداء

ملخص فني لمراقبة أداء مقدمي الخدمات

استناداً للقرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 بشأن المياه؛ تم تأسيس مجلس تنظيم قطاع المياه عام 2014 كجزء من برنامج إصلاح قطاع المياه في فلسطين. حيث يهدف إلى مراقبة كل ما يتعلق بالنشاط التشغيلي لمقدمي خدمات المياه والصرف الصحي بما يشمل النقل والتوزيع والاستهلاك ومعالجة وإدارة مياه الصرف الصحي؛ من أجل ضمان جودة الخدمات المقدمة من قبل مقدمي الخدمات.

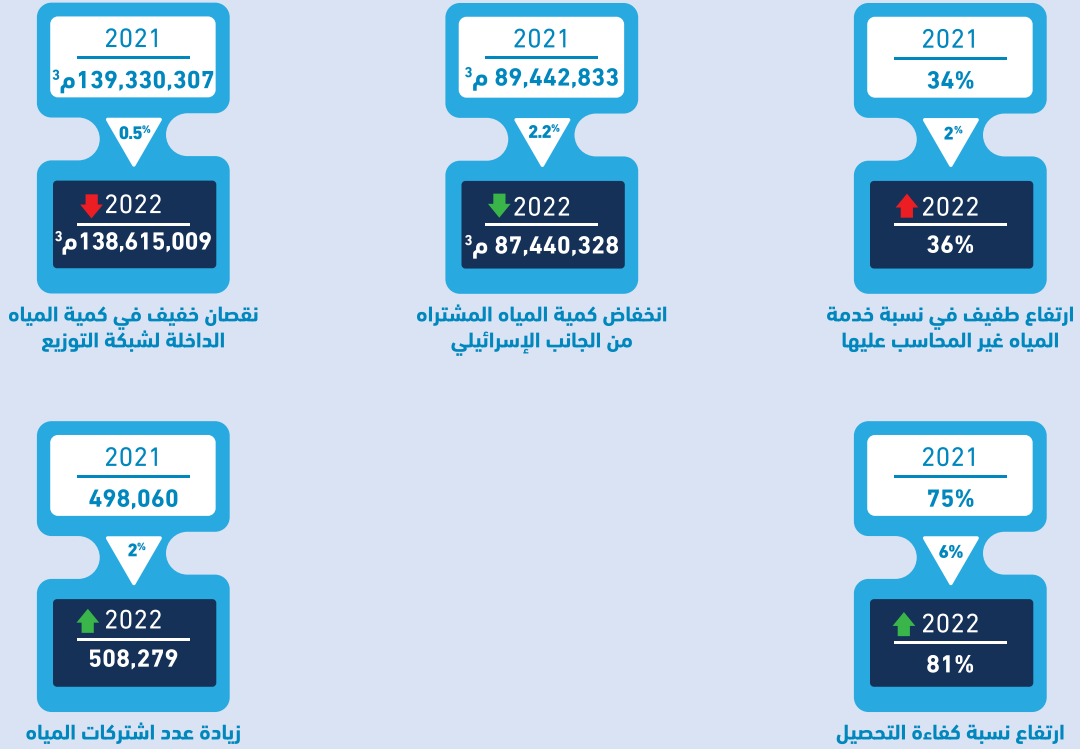
في عام 2023 قام مجلس تنظيم قطاع المياه بمراقبة نتائج مؤشرات الأداء لمقدمي خدمات المياه والصرف الصحي في فلسطين للعام 2022، والبالغ عددهم 286 مقدم خدمة في الضفة الغربية و25 مقدم خدمة في قطاع غزة، موزعين ما بين مجالس خدمات مشتركة وجمعيات مياه وبلديات ومجالس قروية ومصالح مياه وقطاع خاص، تزود الخدمة بشكل متواصل طوال العام وفقاً للمعايير الدولية والعالمية.

بالنظر إلى النتائج المباشرة، يمكننا القول بأن ما نسبته 94% من عدد السكان في الضفة الغربية موصولون بشبكة مياه، وحوالي 3% تتم خدمتهم عبر الصهاريج من طرف مقدمي الخدمة، بينما تعتمد بعض التجمعات على الصهاريج الخاصة لخدمة المياه ليكون حوالي 97% من سكان الضفة الغربية و90% من عدد السكان في قطاع غزة يستفيدون من خدمة المياه، وأن ما نسبته 35% من عدد السكان في الضفة الغربية و80% من عدد السكان في قطاع غزة يستفيدون من خدمة الصرف الصحي.

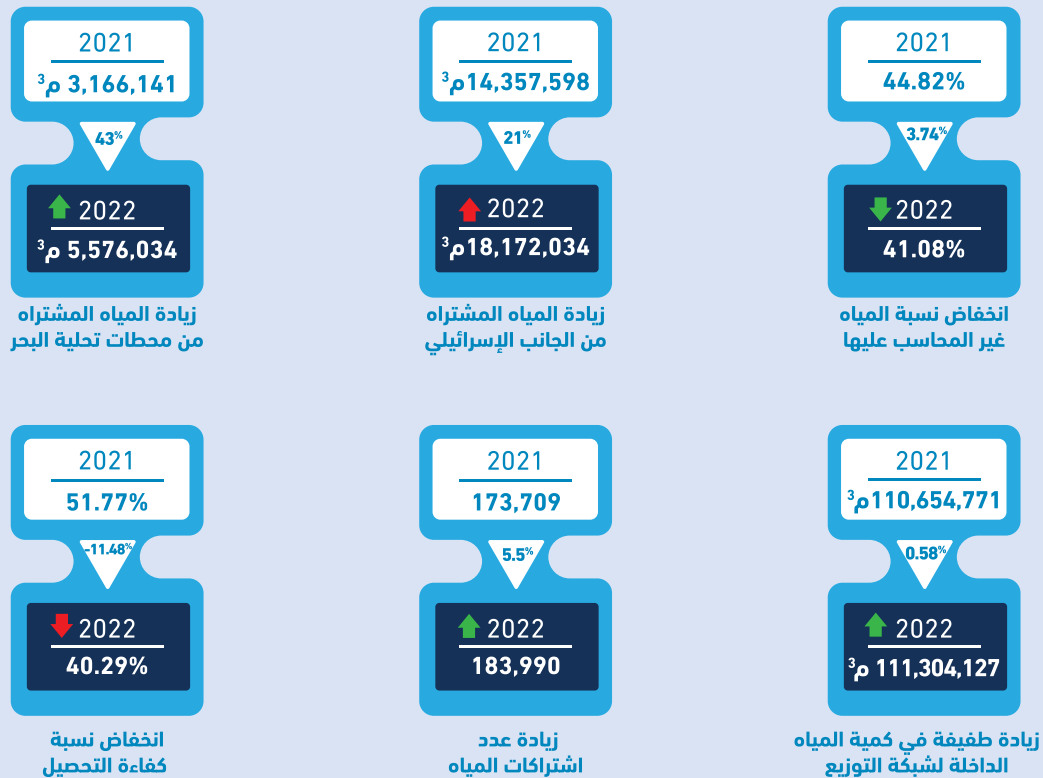


ملخص أداء مقدمي خدمات المياه في فلسطين مقارنة بالعام السابق

الضفة الغربية

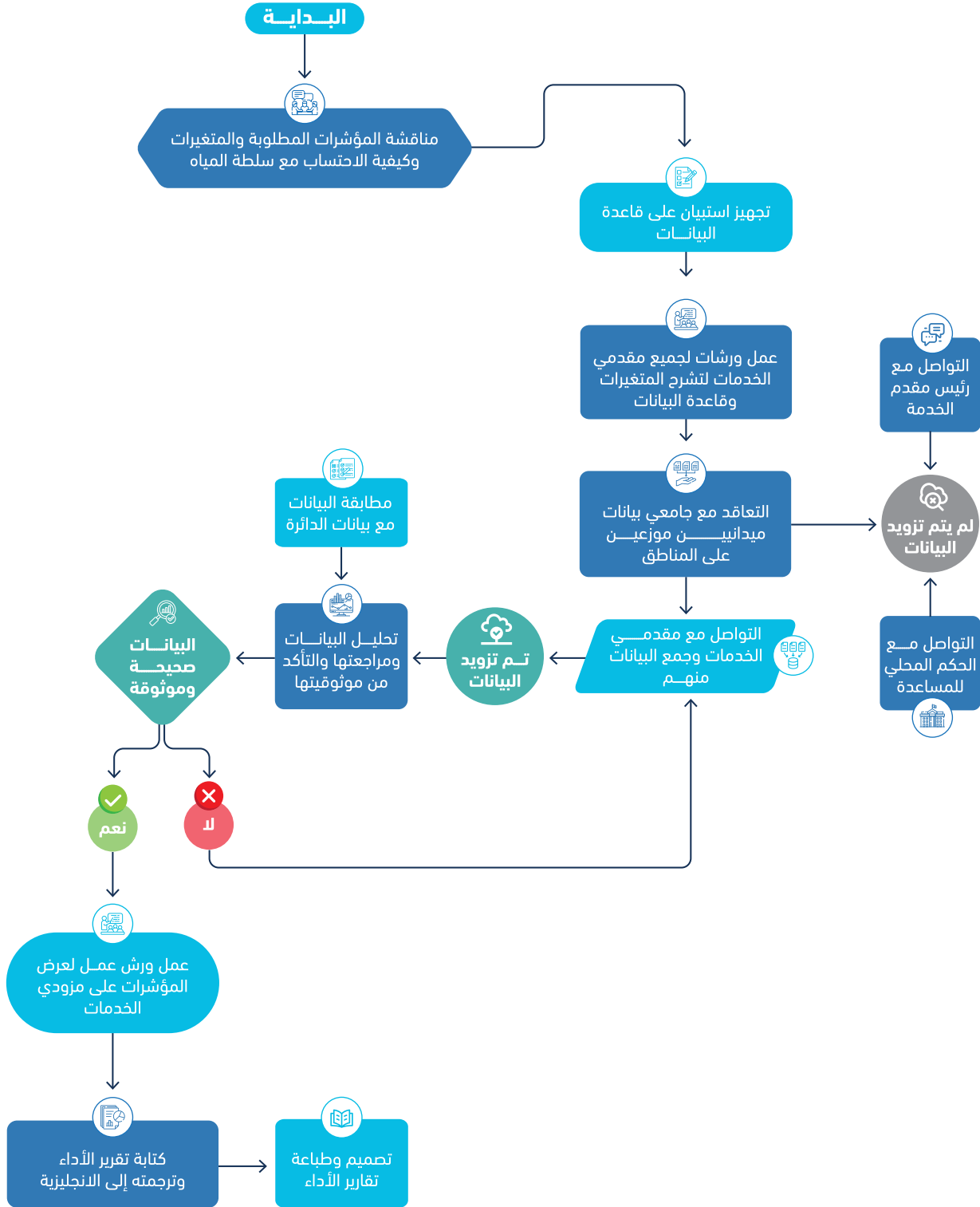


قطاع غزة



آلية عمل المجلس في مراقبة الأداء

يقوم المجلس بعمل منظم وآلية متجددة لمراقبة أداء مقدمي الخدمة، ويوضح الرسم أدناه الخطوات العملية التي يقوم بها المجلس:



ونتيجة للعدد الكبير من مقدمي الخدمة، تم التعاقد مع 6 من "جامعي بيانات ميدانيين" حيث تم تدريبهم من قبل طاقم المجلس وذلك من أجل المساعدة في تدريب مقدمي الخدمة حيثما لزم على البيانات المطلوبة، كذلك مساعدتهم في ادخال البيانات على قاعدة البيانات الخاصة بالمجلس.



التدريبات التي تمت لمراقبة الأداء

خلال العام المنصرم عقد مجلس تنظيم قطاع المياه سلسلة من الورشات التدريبية استهدفت فيها مقدمي خدمات المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك ضمن إطار توجيه التعاون المشترك وتزويدهم بالأدوات والمهارات اللازمة لرفع كفاءة وفعالية الخدمات المقدمة، منها:

■ **ورشة "نظام قاعدة البيانات":** عُقدت في شهر آذار ثلاث ورشات تدريبية لجميع مقدمي خدمات المياه في الضفة الغربية حول "البيانات المطلوبة وكيفية إدخالها إلى قاعدة البيانات الخاصة بالمجلس"، ذلك بحضور سلطة المياه الفلسطينية، وتم عقد هذه الورشات في المدرسة الوطنية للإدارة - بيرزيت.

■ **ورشة "مراجعة بيانات ومؤشرات الأداء لعام 2022":** عُقدت في شهر تموز ورشة تدريبية استمرت على مدار يومين، حول "مناقشة ومراجعة بيانات ومؤشرات العام 2022 - محافظات شمال الضفة" بحضور حوالي 150 شخص بالإضافة إلى سلطة المياه الفلسطينية.

■ **ورشة "عرض ومناقشة مؤشرات الأداء للبلديات للعام 2022":** عُقدت ورشات تدريبية خلال شهري حزيران وتموز لمقدمي الخدمات في قطاع غزة، بمشاركة شخص من مختلف البلديات في القطاع.

■ **ورشة "مراقبة العمليات التشغيلية":** عقدت على مرحلتين، الأولى وعقدت في شهر حزيران، وكانت حول عرض وتدريب استخدام برنامج مراقبة العمليات التشغيلية على مقدمي الخدمة بمشاركة واسعة من مقدمي الخدمات في الضفة الغربية، والمرحلة الثانية عقدت خلال شهر آب بمشاركة رؤساء وصانعي قرار في عدد من مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي في الضفة الغربية حول "دليل فحص ومراقبة العمليات التشغيلية لدى مزودي خدمات المياه والصرف الصحي". جاءت هذه الورشة بمشاركة فريق جامعة النجاح الوطنية.



جلسة نقاش حول "المسودة النهائية الأولى للمواصفة الفلسطينية: هيبوكلوريت الصوديوم (الكلور السائل)": عقد مجلس تنظيم قطاع المياه في مقره بمدينة البيرة، جلسة نقاش حول المسودة النهائية الأولى للمواصفة الفلسطينية: هيبوكلوريت الصوديوم (الكلور السائل)، خلال شهر تشرين الأول، وذلك بالتعاون مع أعضاء مجموعة العمل الخاصة بمياه الشرب لدى مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، وبمشاركة ذوي الخبرة من المؤسسات ذات العلاقة.

ورشة تدريبية حول "التعرفة": عُقدت ورشة خلال شهر آذار، ورشة تدريبية حول التعرف بحضور ممثلين من مجالس قروية متنوعة، تم التطرق إلى شرح نظام التعرفة الموحد للمياه والصرف الصحي والتعليمات الناعمة له، كما تم استعراض النموذج المستخدم في احتساب التعرفة والبيانات والمعززات اللازمة للاحتساب، كما عقدت ورشة ثانية خلال شهر نيسان بمشاركة سلطة المياه وبحضور ممثلين عن بلديات شمال الخليل في بلدية حلحول، حيث تم من خلاله شرح أهمية مراجعة التعرفة الحالية بما يتماشى مع النظام لتسهيل عملية وضع تعرفة موحدة لمجلس الخدمات المشترك شمال الخليل المزمع انشائه مستقبلاً بعضوية هذه البلديات، حيث تم عرض النظام والية المراجعة وطبيعة البيانات المطلوبة، علماً انه قد تم الانتهاء من مراجعة تعرفة سبع بلديات من أصل احد عشر بلدية والمصادقة عليها.

دورة تدريبية حول "التحكم في التكاليف وتصميم تعرفة خدمات المياه والصرف الصحي": نفذ المجلس دورة تدريبية حول "التحكم في التكاليف وتصميم تعرفة خدمات المياه والصرف الصحي" خلال شهر آب، بمشاركة مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي في قطاع غزة وممثلي عدد من المؤسسات ذات العلاقة، استمرت لمدة 6 أيام، وتناولت العديد من القضايا الهامة والمحورية استناداً لدور المجلس وأهدافه حسب القرار بقانون رقم 14 لسنة 2014.

تطوير مهارات الفريق

خلال عام 2023، شارك اثنان من أعضاء الكادر الفني للمجلس في برنامج الزائر الدولي الذي أقيم في الولايات المتحدة الأمريكية، والمتخصص في مرافق الخدمات العامة وتحديدًا في مجالات المياه، والصرف الصحي، والطاقة. شمل البرنامج سلسلة من اللقاءات مع مختلف الجهات الفاعلة في مجال تقديم الخدمة والرقابة عليها. بالإضافة إلى ذلك، تضمن البرنامج زيارات ميدانية إلى عدة منشآت ومرافق مرتبطة بتقديم الخدمة. شكلت هذه المشاركة في البرنامج فرصة لتعزيز القدرات الفنية للكادر، حيث استفادوا من فرصة الاطلاع على تجارب متنوعة وتبادل الخبرات مع الخبراء في الميدان.



التقارير التي تم إصدارها



تقرير مراقبة الأداء السنوي لمقدمي خدمات المياه والصرف الصحي في فلسطين للعام 2022 باللغتين العربية والانجليزية

إن تقرير مراقبة الأداء يهدف إلى قياس وتحليل مؤشرات الأداء السنوية لمقدمي خدمات المياه والصرف الصحي، كما يمثل مرجعاً أساسياً للنظر في خطة إصلاح قطاع المياه في فلسطين، إذ أنه يقيس مدى استفادة الهيئات المحلية في رفع جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وفقاً لمؤشرات قياس معتمدة عالمياً.



ملخص أداء كافة مقدمي الخدمات (التقرير المقارن) باللغتين العربية والانجليزية

ويهدف هذا التقرير إلى عرض ومقارنة مؤشرات الأداء لكل مقدم خدمة عبر السنوات، حيث يتم استعراض أداء مقدم الخدمة للعام 2022 مقارنة بالعام السابق. مع الإشارة إلى الجوانب التي تحسن بها أداء مقدم الخدمة والجوانب التي تراجع بها أداء مقدم الخدمة.



تقرير مراقبة جودة خدمات مياه الشرب للعام 2022

يعتبر هذا التقرير هو الإصدار الأول من قبل مجلس تنظيم قطاع المياه فيما يخص الرقابة على جودة المياه، ويهدف بشكل رئيسي إلى عرض مخرجات بيانات جودة المياه بشكل مفصل على مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي، الجهات المختصة، وأي جهات أخرى ذات علاقة، إلى جانب تقديم التوصيات المناسبة.



تقرير أداء مقدمي الخدمات على مستوى الوطن والذي اعطى ملخص لخدمات 277 مقدم خدمة

يهدف هذا التقرير إلى توفير نظرة شاملة لوضع خدمات المياه والصرف الصحي في فلسطين، إذ يعرض مجموعة من الحقائق والمؤشرات الرئيسية مجمعة حسب المحافظات في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما يظهر الاختلافات في التوفر والجودة والوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي.

التوصيات المتعلقة بمراقبة الأداء

على ضوء تقرير مراقبة أداء مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي للعام 2022، فإنه يستوجب التنويه على جملة من التوصيات وتشمل ما يلي:

1. ضرورة قيام الجهات ذات العلاقة بتوجيه تعليمات واضحة بخصوص إلغاء سياسة وإجراءات الخصم التشجيعي التي يطبقها معظم مقدمي الخدمة في الضفة الغربية وقطاع غزة لتحسين مستويات تحصيل مستحقاتهم على المشتركين إلا إذا كان ذلك مدعوماً بقرار حكومي.
2. ضرورة قيام مقدمي الخدمة بفصل حسابات خدمات المياه والصرف الصحي عن باقي حسابات البلدية الأخرى بتطبيق مبدأ مراكز التكلفة والإيراد، إضافة لذلك، تطبيق أساس الاستحقاق في النظم المحاسبية لتحديد التكاليف التشغيلية بشكل كامل ودقيق.
3. ضرورة رجوع مقدمي الخدمات للميزان المائي وتحليله أثناء عملية دراسة الموافقة على الاستثمار في تقليل الفاقد أو لتعديل التعرفة، وأن يرفق مقدمي الخدمة خطة عمل واضحة للتعامل مع مكونات الفاقد المائي.
4. إعداد خطة حماية وسلامة مصادر المياه من التلوث بالتنسيق مع سلطة المياه الفلسطينية وآليات معالجة حالات التلوث والمدة المستنفذة للاستجابة وغيرها بما يضمن تقديم مياه آمنة.
5. ضرورة تفعيل مضخات كلور على كافة مصادر المياه التابعة لمقدمي الخدمات سواء كانت (نبع، عين، بئر جوفي)، والتي تستخدم كمصدر مياه للمستهلكين.
6. هناك العديد من مقدمي الخدمة يشترتون المياه من آبار خاصة أو محلية، مما يتطلب من مقدمي الخدمة متابعة جودة المياه المزودة من هذه الآبار باستمرار لتفادي أية مشاكل في جودة المياه.



مراجعة التعرفة

بناء على قرار بقانون رقم (14) لسنة 2014م بخصوص المياه وتعديلاته بشأن التوصية لمجلس الوزراء بالصادقة على تعرفة المياه والصرف الصحي لمقدمي الخدمات، ولاحقاً لصدور نظام التعرفة الموحد رقم (4) لسنة 2021م وتعليماته، أصبح لازماً على مجلس تنظيم قطاع المياه القيام بمراجعة التعرفة لجميع مقدمي الخدمات حسب النظام الجديد، وهو ما بدأ به المجلس منذ منتصف العام 2022.

تهدف مراجعة التعرفة إلى استرداد التكاليف الحقيقية فقط وتحقيق الاستدامة المالية لمقدمي خدمات المياه والصرف الصحي في فلسطين مع مراعاة قدرة المستهلكين على الدفع، بالإضافة إلى توحيد أسس ومعايير احتساب أسعار المياه والصرف الصحي وبدل الخدمات لجميع مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي.

يراعى عند احتساب أسعار المياه والصرف الصحي وبدل الخدمات وفقاً لأحكام النظام تحقيق المبادئ التالية:

1. تحقيق الاستدامة المالية لمقدم الخدمة، مما ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات المقدمة.
2. تحقيق العدالة الاجتماعية لكافة فئات الاستهلاك المختلفة.
3. ترشيد الاستهلاك بوضع هيكليّة التعرفة سعراً ملائماً لمستويات الاستهلاك الأعلى، لتشجيع الحفاظ على المصادر المائية.

لاحقاً لصدور التعليمات النازمة له في بداية العام 2022، قام المجلس بالمباشرة بمراجعة التعرفة حسب النظام الجديد، إلا أن العام الأول للتطبيق قد تخلّله بعض العقبات والتحديات والتي تم الإشارة إليها بشكل منفصل ضمن بند التحديات.

المعايير المستخدمة لتحديد أولويات العمل:

نظراً لوجود عدد كبير من مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي في فلسطين، وبسبب محدودية الموارد الخاصة بالمجلس فقد تم تقسيم مقدمي الخدمات لمراجعة التعرفة على فترات حيث تم أخذ العوامل التالية وبالتوافق مع سلطة المياه الفلسطينية بعين الاعتبار:

1. ضعف الأداء المالي (خاصة نسبة العمل): يقيس هذا المؤشر مدى كفاءة التعرفة المطبقة وقدرتها على تغطية التكاليف التشغيلية لمقدم الخدمة، ويتم احتسابه بقسمة تكاليف التشغيل (باستثناء الإهلاك) على الإيرادات التشغيلية، وعليه؛ فكلما كانت هذه النسبة أقل من 1 كلما كانت التعرفة المطبقة قادرة على تغطية تكاليف التشغيل وتوفير فائض لتغطية المصاريف الرأسمالية الأخرى.
2. ارتفاع عدد السكان المخدومين بحيث يتم التركيز على مراجعة التعرفة لكبار مقدمي الخدمات الذين يخدمون أكبر عدد من السكان.

الإنجاز خلال العام 2023:

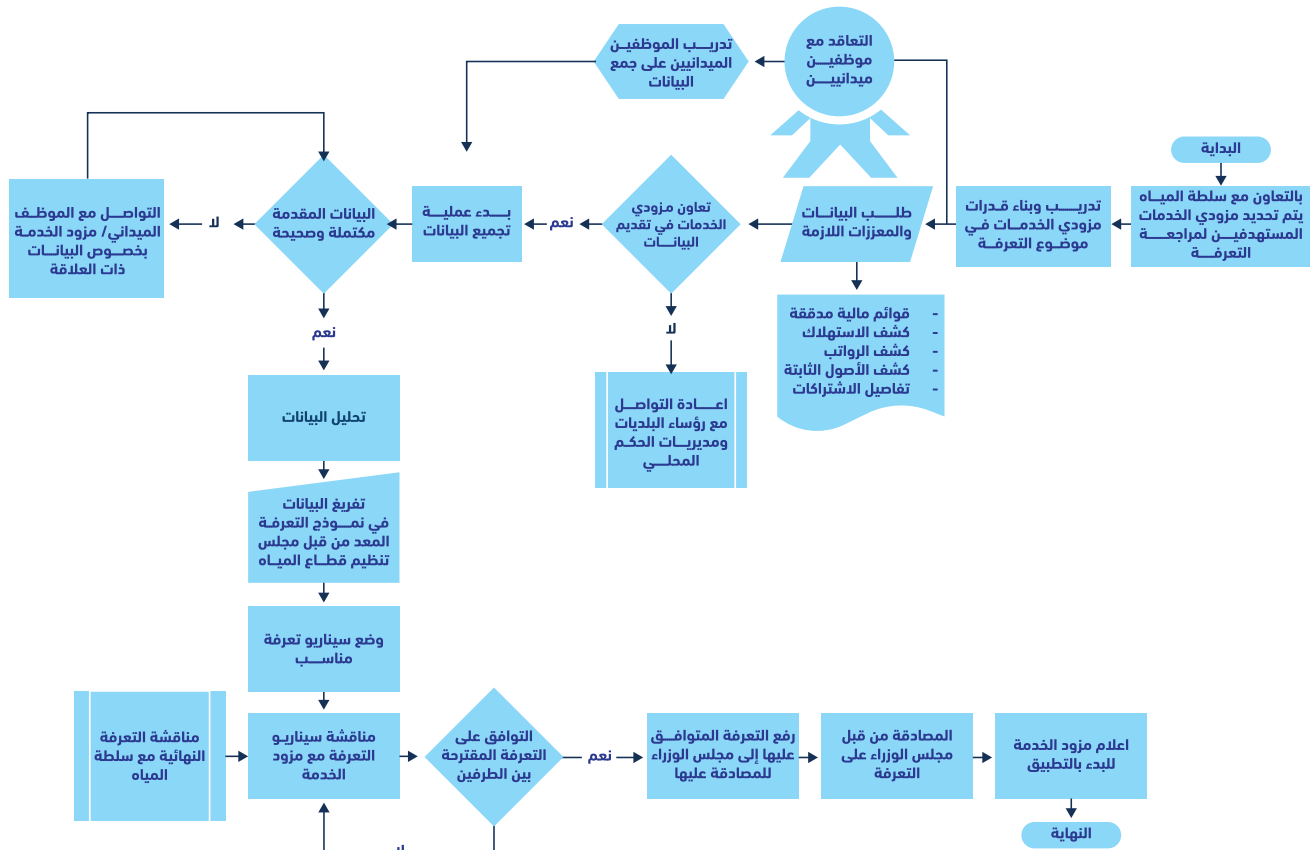
- خلال العام 2023 وحتى تاريخ اعداد هذا التقرير فقد تم رفع 29 تعرفة للمصادقة من مجلس الوزراء الفلسطيني، مع العلم انه جاري العمل حالياً على إنهاء ملفات التعرفة لستة مقدمي خدمة آخرين منهم اربعة من كبار مقدمي الخدمات في الضفة (نابلس، سلفيت، بيت لحم، قلقيلية).
- خلال العام 2023، تمت المصادقة على 33 تعرفة، منها جزء من التعريفات التي تم رفعها خلال العام السابق 2022 (مرفق ملحق رقم 1).
- سيقوم المجلس بمراجعة التعرفة لمقدمي خدمات جدد خلال العام 2024.

التدريبات التي تم عقدها خلال العام 2023:

بعد صدور نظام التعرف الموحد والتعليمات الخاصة به خلال العام 2022، تم عقد العديد من الورشات التدريبية لمقدمي الخدمات والتي تم من خلالها شرح نظام التعرف الجديد بالإضافة إلى طريقة احتساب التعرف، حيث تم عقد 6 ورشات عمل وتدريب أكثر من 100 مقدم خدمة في الضفة الغربية وقطاع غزة.



آلية مراجعة التعرف



مراقبة العمليات التشغيلية

عمل مجلس تنظيم قطاع المياه على عدد من الإجراءات والنشاطات المتعلقة بالبند رقم 7 من المادة 24 في القرار بقانون المياه والمتعلق بصلاحيات المجلس في مراقبة العمليات التشغيلية وذلك بهدف

- التأكد من دقة البيانات التي تم جمعها.

- التأكد من اتخاذ التدابير اللازمة لضمان جودة المياه وحماية الموارد المائية من التلوث والاستنزاف.

- التأكد من وجود خطط الصيانة الوقائية والروتينية بغض النظر عن حجم مقدمي الخدمة.

- اتخاذ تدابير كافية للاستعداد لحالات الطوارئ.

إن آليات الرقابة التي يعتمد عليها مجلس تنظيم قطاع المياه على أداء مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي تنقسم إلى ثلاث مستويات متوازنة ومكملة لبعضها البعض، كما يلي

المستوى الأول: الرقابة اللاحقة

المستوى الثاني: الرقابة الآنية

المستوى الثالث: مراقبة جودة وكفاءة العمليات التشغيلية بمكوناتها المختلفة

وخلال الفترة السابقة عمل المجلس على تنفيذ العديد من الإجراءات للعمل على الرقابة التشغيلية تمثلت بالتالي:

1. في عام 2020 تم إعداد دليل تدريبي للتفتيش التشغيلي واختبار الدليل على 24 متدرباً يمثلون 12 مشارك من مقدمي الخدمات.
2. في عام 2022، تم تحديث الدليل ووضع في عدد من الوحدات لتناسب الحالة التشغيلية لمقدمي الخدمات، وتم تدريب 12 مشارك من مقدمي الخدمات واختبار نظام الرقابة على العمليات التشغيلية على كبار مقدمي الخدمة لدراسة معمقة في آلية تطبيقه واستعداد مقدمي الخدمة لتطبيق النظام.
3. تم الاجتماع مع ممثلي المجموعة الأولى من المتدربين بما في ذلك رؤساء البلديات ونواب رؤساء البلديات ومصالح المياه أو أعضاء مجلس الإدارة البلدي ورؤساء الأقسام في جلسة تعريفية لتحديد القيم المضافة لعمليات التفتيش التشغيلية والتوقعات والالتزامات التي تقع على عاتقهم، حيث من المفترض أن يقوم كل مقدم الخدمة بتنسيب أحد موظفيه أو أكثر لأخذ الصلاحيات اللازمة لجمع وتحليل البيانات والأدلة الإجرائية المتبعة لدي مقدم الخدمة.
4. الخطوة التالية هي طباعة مادة التدريب النهائية والتدريب الإضافي وبدء عمليات التفتيش على عدد إضافي من مقدمي الخدمات واعتماد آليات محددة للرقابة لكل مقدم خدمة حسب حجم ونوع العمليات التشغيلية التي يقوم بها.

نظام الحوافز

كما ورد في البند الرابع من المادة 24 في القرار بقانون رقم 14 بشأن المياه فان المجلس مطالب بوضع برامج حوافز الأداء لمقدمي الخدمات وفقا لنظام يصدر عن مجلس الوزراء لهذه الغاية: وعليه فقد قام المجلس بصياغة النسخة الأولى من هذا النظام مشتملة على البرامج ذات العلاقة وتم نقاشها مع سلطة المياه من خلال لجنة شكلت لهذا الامر من قبل رئيس سلطة المياه.

النظام الان في صيغته القانونية والمزمع عرضه على عدد من المؤسسات ذات العلاقة قبل عرضه على مجلس الوزراء.

اشتمل النظام على ست عشرة مادة من بينها نطاق التطبيق والهدف من النظام وشروط لمنافسة على الحوافز وانواعها ومعايير التأهل لها وآلية تمويل الحوافز ولجنة التقييم واليات احتساب النقاط للتأهل.

بيّن النظام الأدوار والمسؤوليات للمؤسسات والوزارات ذات العلاقة كسلطة المياه ومجلس تنظيم قطاع المياه ووزارة الحكم المحلي ووزارة المالية.



التراخيص

عملاً بنص البند الثاني من المادة 24 في القرار بقانون بشأن المياه فـد رفع المجلس طلباً للمصادقة على رخص تشغيل لمرفقي مياه جنين وطوباس وقد صدر قرار المصادقة عن مجلس الوزراء لكلا المرفقين. وبهذا يكون البند المتعلق بإنشاء مرافق المياه الإقليمية المتضمن في برنامج إصلاح قطاع المياه قد بدأ بالتحقق.

التوصية بالمصادقة تكون بعد قيام سلطة المياه الفلسطينية بإنشاء المرفق وإصدار شهادة بذلك. وضع المجلس آلية للمصادقة عرضت على مجلس الإدارة وصادق عليها.

للعلم فقد كان هناك تفاهم مسبق بين المجلس وسلطة المياه الفلسطينية تم من خلاله تحديد المعايير المتبعة لاختيار مقدمي الخدمات الممكن تحويلهم لمرافق مياه إقليمية وقد اشتمل ذلك على مقدمي الخدمات ذوي الاستقلال الإداري والمالي كمصلحة مياه محافظة القدس وسلطة مياه ومجاري بيت لحم ومجالس الخدمات المشتركة أو ذوي الدوائر المستقلة عن البلديات كنابلس وجنين وطولكرم.

أعد المجلس آلية محددة لرفع التوصية لمجلس الوزراء للمصادقة على التراخيص وقد اعتمد مجلس الإدارة هذه الآلية بما في ذلك نماذج الرخصة ونماذج الأهداف السنوية لمقدمي الخدمات.

وفي هذا الصدد، فقد أعد المجلس الأهداف السنوية لعشرين مقدم خدمة بما في ذلك من حصل على الرخصة التشغيلية وقد تم ذلك بالتوافق مع مقدمي الخدمات.

الأدلة التدريبية

يقوم مجلس تنظيم قطاع المياه بدور حيوي وفّعال في مراقبة ومتابعة كل ما يتعلق بالنشاط التشغيلي لمقدمي خدمات المياه والصرف الصحي، لضمان استدامة وفعالية الخدمات المقدمة، ولتعزيز التعاون بين المجلس ومقدمي الخدمات الذي يشكل ركيزة أساسية لتحقيق أهداف المجلس، ومن أجل تعزيز الشفافية وتوجيه الجهود نحو الأفضل أصدر المجلس دلائل تدريبية مهمة تساهم في تحسين العمليات وتوجيه أداء مقدمي الخدمات، منها: **”دليل تحقيق الاسترداد الكامل للتكاليف في مؤسسات ومصالح تقديم المياه“** والهادف إلى مساعدة مقدمي خدمة المياه والصرف الصحي في اتباع أفضل السبل التي تمكنهم من تحقيق الاسترداد الكامل للتكاليف.

بالإضافة إلى ذلك، أصدر المجلس **”دليل استخدام قاعدة البيانات“** الذي يُعد أداة أساسية لفهم آلية جمع وتحليل البيانات ضمن نظام يعتمد على المجلس لجمع البيانات التجارية والتقنية والمالية من مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي، للتحقق من صحتها، وإصدار تقارير دورية بناءً على مؤشرات الأداء الرئيسية.

وخلال العام 2023، عكف المجلس على تحديث وإصدار دليل **”فحص ومراقبة العمليات التشغيلية لدى مزودي خدمات المياه والصرف الصحي“** ويشرح آلية التنفيذ الفاعل لعمليات المراقبة الداخلية لمقدمي الخدمات، وضّهم على إجراء تقييم بشكل دوري يتمثل في إعداد تقارير دورية حسب حجم وعمليات مقدم الخدمات.

نظام الشكاوى

انطلاقاً من أهمية تطوير أنظمة ومعايير لمعالجة الشكاوى المقدمة من قبل المستهلكين، وبناءً على البند رقم 13 في المادة 24 للقرار بقانون المياه 14 لسنة 2014 وتعديلاته أنشأ المجلس نظام استقبال ومعالجة شكاوى المشتركين المتعلقة بخدمات المياه والصرف الصحي عبر الموقع الإلكتروني الخاص به؛ من أجل متابعة الشكاوى الواردة وحلها بالتعاون مع مقدمي الخدمة، بهدف تحقيق مصالح جميع الأطراف، مع توفير آليات واضحة للرد وإغلاق الشكاوى وإعلام المشتكي بال طول وال إجراءات المتعلقة بشكاواه.

وتندرج تحت ذلك الشكاوى المتعلقة بالاتفاقيات، ورسوم التوصيل، وأسعار معالجة المياه/مياه الري، ونوعية المياه وكمياتها، والإمداد المتقطع (إن وجد)، فضلاً عن تحديد وتخصيص طرق الوصول إلى المعلومات، وتوافر إجراءات القطع/إعادة التوصيل.





الإعلام والاتصال

انطلاقاً من رؤية مجلس تنظيم قطاع المياه بأهمية دور الإعلام ومساهمته في تحقيق أهداف المجلس ورسالته، والذي من شأنه تطوير العمل واستثمار الفرص المستقبلية المتاحة بالتعاون والتشارك مع كافة الأطراف ذات العلاقة في قطاع المياه والقطاعات الأخرى، أولى المجلس أهمية كبيرة في تعزيز دوره وعلاقاته مع وسائل الإعلام المحلية ونقل رسالته بشكل فعال عبر عقد لقاءات متلفزة وإذاعية بشكل مستمر ودوري.

تضمنت هذه اللقاءات قضايا تتعلق بالقطاع المائي في فلسطين، وإطلاع الجمهور بشكل متواصل على البيانات والمعلومات التي تساهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة، والتطورات التي تطرأ على القطاع، عبر نشر الأخبار والبيانات الصحفية، هذا من جانب. ومن جانب آخر ساهم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تيسير وصول الجمهور والمعنيين إلى المعلومات وتعزيز التواصل مع الشركاء والمجتمع المحلي، مما أسهم في بناء شراكات فعالة لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع المياه، إذ فعلت المؤسسة تواجدها على مختلف المنصات (فيسبوك، إنستغرام، إكس، تويتر، لينكد إن) عبر صناعة محتوى رقمي بمختلف أشكاله مما أسهم بشكل كبير في تعزيز التفاعل المباشر مع الجمهور، وفتح قنوات فعالة للاتصال. نتيجة لذلك، نجحت المؤسسة في بناء صورة إيجابية أمام الجمهور.



التعاون مع المؤسسات ذات العلاقة

مع ملاحظة أن مجلس إدارة تنظيم قطاع المياه يضم عدداً من ممثلي المؤسسات الهامة وذات العلاقة المباشرة بقطاع المياه وهي سلطة المياه الفلسطينية، وزارة الحكم المحلي، وزارة الزراعة، وزارة المالية كجهات حكومية إلا أن المجلس وإضافة لذلك استكمل خلال العام 2023 تعاونه مع المؤسسات الحكومية والرسمية والأهلية ذات العلاقة بقطاع المياه:

المؤسسة	مجال التعاون
سلطة المياه الفلسطينية	في إطار تعزيز التعاون، عُقد نحو 25 اجتماعاً ضمن لجان العمل وذلك لبحث مواضيع (التعرفة، مؤشرات الأداء، وإصدار البيانات المشتركة).
وزارة الحكم المحلي الفلسطينية	عقد اجتماعات مع مديريات الحكم المحلي، وتم استعراض آليات عمل المجلس ونشاطاته ونتائج مراقبة أدبي مقدمي الخدمات وآية زيادة التعاون بين عمل المجلس ومقدمي الخدمات من خلال التدخل المباشر للمديريات.
وزارة الصحة الفلسطينية	في إطار جمع البيانات الدورية، عُقد اجتماع لتحسين شكل البيانات وتطويرها، تم تبادل المعلومات حول جودة المياه، بالإضافة إلى العمل ضمن مجموعة عمل خاصة بمياه الشرب بالتعاون مع سلطة المياه الفلسطينية ومؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية.
مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية	المساهمة في إعداد مواصفة الكلور السائل المستخدم في تطهير مياه الشرب ضمن مجموعة عمل خاصة بمياه الشرب.
وسائل الإعلام المحلية	عقد لقاءات إعلامية بشكل مستدام، ونشر الأخبار والبيانات الصحفية على مختلف وسائل الاعلام المحلية.
الجامعات والكليات	تقديم البيانات والمعلومات للباحثين والطلبة، وتبادل الأفكار والخبرات حول برامج الأبحاث المتعلقة بمهام المجلس.
المنظمات غير الحكومية	المساعدة بشكل رئيسي في الوصول على البيانات والمعلومات، وتقديم المساعدة التقنية والفنية لتنفيذ نشاطات تتعلق بقطاع المياه.
مشاركات إقليمية ودولية	شارك المجلس بالعديد من اللقاءات والمؤتمرات الإقليمية والدولية.



الأداء المالي وتمويل عمليات ونشاطات المجلس

في بداية العام 2023 وبعد دراسة المعطيات المالية المتوفرة ما بين أيدينا واستناداً إلى خطة الاستدامة المالية التي تم إعدادها واعتمادها، تم إعداد موازنة قيمتها 463,980 دولار تعتمد على الإيرادات المتوقعة وهي 386,280 دولار من الحكومة الهولندية و56,900 دولار (تم تحويل المبلغ)، ومن الحكومة الفرنسية (تم استلامها في نهاية العام 2021) إضافة إلى 20,800 دولار دعم حكومي. مع الشروع في إنشاء مرافق المياه الإقليمية قام مرفق مياه غرب جنين بتسديد مبلغ 54,401 شيكل إلى حساب خاص بالمجلس لدى وزارة المالية وتم مطالبة مرفق مياه طوباس بسداد مبلغ 604,070 شيكل، ولكن لم يتم سدادها حتى لحظة كتابة التقرير.

لم يتم طلب دعم من الحكومة في العام 2023 حيث إن ما وصلنا في العام السابق مكننا من تسديد التزامات المجلس لذلك العام وللعام الحالي أيضاً.

الجدول التالي يوضح المنحة الهولندية ونسبة تغطيتها لنشاطات ومصاريف المجلس:

السنة	التكلفة التقديرية للنشاطات	نسبة تغطية المنحة الهولندية للمبلغ المطلوب	المبلغ الموافق عليه حسب النسبة المئوية
2019/2020	354,728	%100	354,728
2020/2021	433,794	%80	347,035
2021/2022	525,175	%100	525,175
2022/2023	588,255	%100	588,255
2023/2024	403,063	%100	403,063
المجموع (بالدولار الأمريكي)	2,305,015	%96	2,218,256

الجدول التالي يوضح المنحة الفرنسية ونسبة تغطيتها لنشاطات ومصاريف المجلس:

السنة	التكلفة التقديرية للنشاطات	نسبة تغطية المنحة الهولندية للمبلغ المطلوب	المبلغ الموافق عليه حسب النسبة المئوية
2022/2021	25,329	%100	25,329
2023/2022	35,671	%100	35,671

الجدول التالي يوضح الموارد المالية للمجلس للعام 2023:

المصدر	المبلغ بالدولار	ملاحظات
الحكومة الهولندية	386,280	تحقق
المجموع	386,280	

أما عن توجهات المجلس في الفترة القادمة فتتمثل في استمرار السعي لدى الجهات المعنية لتطبيق تعليمات إنشاء مرافق المياه الإقليمية وترخيصها رقم (1) لسنة 2023م وتذليل العقبات أما الاستمرار في جباية التراخيص من كافة المرافق ليتمكن من تحقيق الإيرادات، كذلك السعي لدى الجهات المانحة للحصول على مصادر تمويل أخرى.



التحديات التي تواجه عمل المجلس

يواجه المجلس العديد من التحديات التي تعيق أداء دوره الرقابي لإصلاح قطاع المياه، وبالتالي تضعف من دوره ونشاطه، وفيما يلي بعض من هذه التحديات:

- ارتفاع عدد مقدمي الخدمات المياه والصرف الصحي في فلسطين مع محدودية الكادر البشري والمادي للمجلس، إذ وصل عدد مقدمي الخدمة إلى ما يزيد عن 300 مقدمة خدمة.
- عدم توفر بعض البيانات لدى مقدمي الخدمات، مما يضعف من عملية المراقبة وتحسين الأداء، إضافة إلى عدم فصل الاشتراكات حسب نوع الاستهلاك وهو متطلب أساسي لاحتساب التعرفة حسب النظام.
- عدم متابعة تقارير المجلس والتوصيات المترتبة على البيانات يقلل من فعالية عملية المراقبة، حيث إن صلاحيات المجلس كجهة رقابية فقط، وليس له أي مسؤولية تنفيذية.
- وجود بعض المشاكل الفنية المتعلقة بتزويدنا بكشوفات الاستهلاك لدى عدد من مزودي الخدمات الذين يستخدمون بعض أنواع عدادات الدفع المسبق.
- وجود تحفّظات لدى بعض البلديات بتقبل تكاليف ربط الاشتراك الجديد حسب ما ورد في نظام التعرفة الموحد.
- بطء استجابة بعض البلديات أو عدم تعاونها في تزويد البيانات للمجلس في الوقت المناسب، وعدم إعطاء الموضوع الأهمية والدولية اللزمتين، مما يؤخر عملية تحليل البيانات وإصدار التقارير والتوصيات ذات العلاقة.
- عدم رغبة مقدم الخدمة بتغيير أسعار المياه والاحتكاك مع المواطنين.

توجهات المجلس خلال الفترة القادمة والخطط المستقبلية

بعد مرور 9 سنوات على تشكيل مجلس تنظيم قطاع المياه والتواصل المستمر مع منظمي خدمات المياه حول العالم فقد وضع المجلس نصب عينيه تطوير عمل المجلس بناء على دراسة مستفيضة حول الأثر الذي يتركه المجلس على قطاع المياه.

سيتم تطوير عمل المجلس آخذاً بعين الاعتبار ما يلي:

■ إنهاء العمل على مراجعة التعرفة لأكثر عدد ممكن من مقدمي الخدمات وبأسرع وقت ممكن.

■ تطوير آلية نشر التقارير من خلال إدخال موضوع نظم المعلومات الجغرافية للعمل والذي يتم تطويره حالياً مع الرباعية الدولية.

■ ادماج مراقبة العمليات التشغيلية ومراقبة مدى الامتثال لمبادئ الحوكمة من خلال جمع بيانات مؤشرات الأداء السنوية.

■ تعزيز التواصل أكثر مع كافة المؤسسات ذات العلاقة بقطاع المياه في فلسطين لتعميم الفائدة واستخدام بيانات المجلس الربعية والسنوية.

■ نقل تجربة العمل في المجلس للمحيط العربي من خلال الاسهام بإنشاء هيئة منظمي خدمات المياه في الوطن العربي.

■ الوصول للاستقرار والاستدامة المالية للمجلس من خلال التواصل مع كافة مقدمي الخدمات للحصول على رسوم الخدمات التي نص عليه القانون.

■ سيستمر المجلس بالعمل على عقد ورشات العمل اللازمة لتعريف مقدمي الخدمات الجدد بنظام التعرفة الموحد، واعطائهم التدريب اللازم لكيفية احتساب التعرفة، وحثهم على العمل على مراجعة التعرفة الخاصة بهم بما يتماشى مع النظام.

■ رفد المجلس بالكوادر المطلوبة والتي يحتاجها لتمكينه من أداء مهامه بالشكل المطلوب وبكفاءة عالية.

ملحق رقم (1)

مقدم الخدمة	الحالة	عدد السكان المخدومين
1 بلدية قبلان	تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء	9,000
2 بلدية دير الغصون	تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء	11,000
3 بلدية عتيل	تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء	11,500
4 مصلحة مياه القدس	تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء	450,000
5 م.خ.م بيت لقيا خربثا المصباح	تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء	17,000
6 دائرة المياه والصرف الصحي - شمال غرب القدس	تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء	44,126
7 بلدية عزون	تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء	10,034
8 مجلس قروي مسحة	تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء	3,200
9 بلدية يطا	تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء	70,000
10 بلدية باقة الشرقية	تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء	5,200
11 م.خ.م - جنوب شرق نابلس	تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء	30,000
12 بلدية بيت ليد	تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء	6,000
13 بلدية الشيوخ	تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء	13,600
14 بلدية بيت أمر	تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء	17,233
15 بلدية تقوع	تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء	12,575
16 بلدية حلحول	تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء	25,915
17 بلدية سعير	تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء	28,000
18 بلدية علار	تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء	8,200
19 بلدية عنبتا	تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء	9,560
20 بلدية كفر راعي	تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء	9,700
21 مرفق مياه غرب جنين	تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء	61,000
22 بلدية أريحا	تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء	39,000

عدد السكان المخدومين	الحالة	مقدم الخدمة	
7,100	تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء	بلدية برقين	23
26,388	تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء	بلدية بني نعيم	24
8,000	تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء	بلدية حبله	25
10,308	تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء	بلدية خاراس	26
17,548	تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء	بلدية صوري	27
11,500	تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء	بلدية عصيرة الشمالية	28
6,335	تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء	بلدية كفر ثلث	29
6,700	تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء	بلدية الزاوية	30
27,140	تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء	م.خ.م ميثلون	31
14,680	تم رفعها للمصادقة	بلدية بيت فوريك	32
53,000	تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء	مرفق مياه طوباس	33
190,000	تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء	بلدية الخليل	34
213,800	قيد المراجعة	بلدية نابلس	35
15,000	قيد المراجعة	بلدية سلفيت	36
60,780	قيد المراجعة	بلدية قلقيلية	37
115,429	قيد المراجعة	سلطة مياه ومجاري بيت لحم	38
10,437	قيد المراجعة	بلدية الكرمل	39
7,000	قيد المراجعة	شركة قطرة للموارد المائية	40

اجمالي عدد السكان المخدومين بالمياه لمقدمي الخدمات المذكورين اعلاه 1,692,988 نسمة

اجمالي عدد سكان الضفة الغربية 3,256,900 نسمة

نسبة عدد السكان المخدومين لمقدمي الخدمات أعلاه إلى اجمالي عدد سكان الضفة 52%



برج خلف التجاري، شارع الروضة، البيرة، فلسطين

+970 2 240 1294

+970 2 240 1295

info@wsrc.ps

www.wsrc.ps

wsrc

